

عندما يُحوّل الدينُ طرفاً سياسياً

الأب صلاح أبو جودة اليسوعي

أستاذ في جامعة القديس يوسف



"أعطيتِ الكلمةُ الإنسانَ ليُخفي فكره" (دي تاليراند)

إنَّ اشتداد وطأة النزعة الطائفية في الحياة السياسية على نحو تصاعدي منذ انقضاء زمن الوصاية السورية، يجعل من الحالة الطائفية نفسها، في نظر العديد من المفكرين والسياسيين، أمرًا واقعًا لا يمكن تجاوزه، بل يجب البحث ضمن حدود النظام الذي أنتجته تلك الحالة عن مخارج للأزمات المتنوعة والمتلاحقة التي تعصف بالبلاد. واللآفت في هذا السياق، أنّ أحدًا لا يُنكر بأنّ الأزمات نفسها إنّ هي إلاّ نتيجة طبيعية لعدم تطوير النظام القائم نفسه بحيث يواكب متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي والإداري والتحديات الخارجية، وفقًا لرؤية وطنية واضحة. ومما لا

شكّ فيه أنّ غياب مثل هذه الرؤية عن نشاط اللاعبين الأساسيين في الساحة السياسيّة منذ عقود، وإهمال النهج السياسيّ الوسطيّ - عن عمدٍ أو عن جهل - نهج يمكنه وحده أن يُبقي البلاد على قيد الحياة، أدّى إلى تفاقم الاستقطاب السياسيّ الطائفيّ، وتحويل البلاد إلى ما يشبه فسيفساء دويلات. وإذا كانت الوسطيّة حتّى في صيغتها السليبيّة، أي تلك التي لا تتمتع ببرنامج سياسيّ ووطنيّ يهدف إلى العبور التدريجيّ من النظام الطائفيّ إلى النظام الديمقراطيّ، تبقى الأمل الوحيد لإنعاش البلاد، فإنّ قيامها سيكون صعباً، وعملها، إذا ما سمحت الظروف بتسلّمها السلطة، سيكون أضعف بكثير من عمل "الوسطيات" التي سبقت أن حكمت لبنان قبل بداية سلسلة الحروب، لا بسبب شدّة الاستقطاب الطائفيّ فحسب، بل بسبب سلاح حزب الله وتوظيفه في سياسات الحزب الداخليّة والخارجيّة التي تُرسم خارج أطر مؤسسات الدولة. وإنّ التاريخ سيحكم على من أهملوا إعلان بعدا الذي صدر العام ٢٠١٢، والذي رسم طريق استعادة نهجٍ وسطيّ عمليّ يسمح بإحياء الآمال ببناء دولة قابلة للتطوّر. ولكن بالرغم من هذا المشهد المأسويّ، يبقى الأمل حيّاً بأن يتمكن أصحاب النوايا الحسنة من إحياء هذا الإعلان أو وضع أسس إعلانٍ مماثل يُعطي بارقة أمل بقيامة الدولة.

غير أنّ الورشة الأهمّ والأصعب تبقى صياغة رؤية وطيّة لدولة ديموقراطيّة حديثة تجري ترجمتها بطريقة منهجيّة وجديّة في مختلف حقول المجتمع. ولعلّ التركيز على تحليل الحالة الطائفيّة وتناجها من مختلف جوانبها، يمثّل حجر الأساس لهذه الورشة، إذ إنّ هذا العمل يُبرز موضوعاً العائق الذي تمثّله تلك الحالة في وجه قيام الدولة التي يتوق إليها بالعمق جميع اللبنانيين. وفي هذا الإطار، يكتسب موضوع تداخل الدّين بالسياسة موقعاً مميّزاً يستحقّ التمعّن بمعانيه ونتائجه.

يُشير تداخل الدّينيّ بالمدنيّ في المجتمع المحليّ إلى انتماءٍ لاهوتيّ-سياسيّ يُفحّم المعتقدات الدّينيّة بشكل غامض وسليبيّ في العمل السياسيّ وتكوين الرابط الاجتماعيّ. ذلك أنّ المضمون اللاهوتيّ التي يحملها الدّين وتؤمّن مرجعيّاته عليه، أيّاً كان هذا الدّين، يمثّل في نظر أتباعه الحقيقة

الكاملة، وهذا يعني أنّ الحقيقة التي تحملها الأديان الأخرى جزئية إن لم تكن ضالّة. وعندما تُترجم هذه الخلفية سياسياً، تولّد ثمة نظرة تعددية سلبية إلى الواقع السياسي والوطني. فإنّها بحكم خلفيتها اللاهوتية لا يمكن أن تتجاوز "التجاوز" مع الأديان الأخرى داخل المجتمع الواحد، ولا أن تؤدي إلى موضوعة التعددية إيجابياً بحيث تسمح بتطوير سياسات تنمي روح انتماء وطني واحد على أساس المساواة في الحقوق والواجبات والخير المشترك، والمبادئ التي تجسدها الدولة الحديثة. وفي الواقع، تمنع الخلفية اللاهوتية التي تتعزز بتاريخها وخبراتها الخاصة عقلنة التنوع الطبيعي بطريقة إيجابية تؤدي إلى تعددية تُعني النقاش في المجتمع من أجل خير المواطن والمواطنيين كافة بصرف النظر عن الانتماء الديني. بل تراها تنزلق، بدافع الحفاظ على خصوصيتها وقد تحوّلت إلى خير جماعتها بامتياز، وبسبب الخوف الملازم من الآخر، إلى البحث الدائم عن الضمانات داخلياً وخارجياً والامتيازات في الحكم. ولا داعي للتوسّع بعواقب هذه النزعة، فالأختيارات المتتالية التي تعيشها البلاد تشهد عليها.

إضافة إلى ذلك، إنّ ترجمة الخلفية اللاهوتية وعناصرها التاريخية والثقافية في الحقل السياسي، يمنع تطوير رابط اجتماعي يبقى ركيزة الدولة الحديثة. فإنّ هذا الرابط يعني، باختصار، اتحاد الأفراد الإرادي على أساس مصالح مشتركة وقيم ومبادئ إنسانية ووطنية مشتركة تؤمّن تماسكاً اجتماعياً في ظلّ دولة مؤسسات قوية - وهو رابط، بالتالي، مختلف عن الرابط الطبيعي العائلي أو الديني. في حين أنّ الخلفية اللاهوتية-السياسية تحول دون تلاقي المواطنين بصفاتهم أفراداً، نظراً إلى شدة الانتماء إلى الجماعة الذي يتغذى من الاحتفالات الدينية التي تُحمّل معاني ظرفية آنية جموعية، ومن الخطاب السياسي الطائفي الذي يستند مباشرة أو بشكل غير مباشر إلى الخلفية المذكورة بحجة الدفاع عن حقوق الجماعة وديمومتها. فضلاً عن هذا، وللسبب عينه، تمنع هذه الخلفية قيام سلطة قادرة على تطوير انتماء وطني واحد وموطنية واحدة على أساس التساوي في الحقوق والواجبات، والخير العام والمصلحة الوطنية. فالسلطة تعكس حتى إشعار آخر "تجاوز" الخلفيات اللاهوتية-السياسية.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة أيضاً إلى السلبية التي تولّدها تلك الخلفيّة وعناصرها في تطوير طريقة عمل سياسيّ تتوافق وطرق العمل السياسيّ المعاصر في ظلّ الدولة الحديثة، بل وتنعكس سلبيّاً على الدّين نفسه. فتلك الخلفيّة تُسلّم السياسيّين أفكاراً جاهزة تتطلّب امتثالاً فكريّة وعملاً سياسياً يصبّ في مصلحة الحفاظ عليها. أمّا العمل السياسيّ الصحيح فيتطلّب نظرة وطنيّة تتجاوز الولاءات الطائفية، وديناميّة في التفكير والتخطيط لخدمة خير جميع اللبنانيين. وفي الواقع، إنّ الأفكار الجاهزة المذكورة تعكس بطرق مختلفة "الحقيقة" التي يتمسك بها الدّين، فتصبح عائناً فعليّاً في وجه صياغة آراء أو مخطّطات تشمل مختلف حقول العمل السياسيّ، تُعبّر عن وجهة نظر السياسيّين، وتحتاج إلى نقاشات جدية وموضوعيّة ضمن المؤسسات الدستوريّة، وهذه مسألة لا علاقة لها لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ "بالحقيقة" اللاهوتيّة-السياسيّة، بل هي على صلة بما يبدو مصلحةً ظرفيّة للوطن والمواطنين. وبكلام آخر، إنّ الحقيقة التي تُمارس في السياسة هي "وجهات نظر" السياسيّين بشأن الشّؤون العامّة، وبالتالي تحتاج إلى أن توضع موضع تساؤل ونقاش بشكل مستمرّ، وهذا أمر حيويّ في تطوير المجتمع والاقتصاد والقوانين والنظام، في حين أنّ الحقيقة اللاهوتيّة-السياسيّة تُقفل النقاش السياسيّ، لأنّها تتخذ طابعاً قدسيّاً نهائياً، لا يحتاج لا إلى آراء السياسيّين ونقاشاتهم، ولا موافقة المواطنين.

فضلاً عمّا تقدّم، فإنّ وقع إقحام الدّين في السياسة من خلال الأفكار الجاهزة المشار إليها، شديد السلبية على الدّين نفسه، لا لأنّ الدّين يفقد بُعدَه العالميّ إذ يصبح مرتبطاً بمجموعة معيّنة وخصوصيّاتها وحقوقها داخل المجتمع الصغير فحسب، بل لأنّ العمل السياسيّ يخلق بيئةً تعرف، كما هو مألوف منذ القديم، المناورات والمساومات والأكاذيب، جملة أمور إذا تورّط الدّين فيها يفقد أيضاً صدقيّته. ذلك أنّ الحقيقة نفسها التي هو مؤتمن عليها تسمي مجرد مادّة سياسيّة خاضعة لأساليب السياسة. يقول أفلاطون في كتاب "الجمهورية": "إن كانت الكذبة غير مفيدة للآلهة، ولكن مفيدة للناس تحت شكل علاج، فمن الثابت أنّه يجب أن يُقتصر استخدام مثل هذا العلاج على الأطباء، وألاً يلجأ إليه الناس العاديّون". لنترك جانباً

إشكالِيَّة صلاحية اللجوء إلى الكذب في السياسة في سبيل نتائج حسنة، ولنكتفِ بالقول إنّ الكذب لا يُفارق الحلبة السياسيَّة، ومثله الوعود الكاذبة والمضلّلة. لذا، أليس من الضروريّ أن يُضاف أيضاً إلى قول أفلاطون "والأّ يلجأ إليه الناس العاديّون" والمؤتمنون على حقيقة الأديان"، من أجل تلك الحقيقة نفسها؟